

بيان

ناقش الأجمع الموسع لحركتنا الذي انعقد في ٢٠٠٥/٩/١٩، مسودة الدستور النهائية المقدمة الى الامم المتحدة، و التي من المفترض ان يصوت عليها في ١٥/١٠ القادم في استفتاء عام للشعب العراقي.. و قد قيم الاجتماع الجهود المخلصة التي بذلت في اعداد و صياغة مسودة الدستور و المساعي الحثيثة الرامية لحشد أوسع تمثيل لمكونات وفئات وتلاوين الشعب العراقي للمشاركة في صياغتها.

كما قيم الأجمع ايجابيا مواد عديدة في المسودة وخاصة تلك التي تخص حقوق الإنسان وحرياته الأساسية و بضمنها جوانب تتعلق بحقوق شعبنا، إلا انه توقف عند نقاط ومواد لا تعبر عن المساواة والتوافق بين مكونات شعبنا العراقي بالشكل الذي ينصف الجميع و يعزز اللحمة الوطنية والتآلف الذي ننشده لكل أبناء العراق بمكوناتهم كافة.

و في ما يخص شعبنا الكلدوآشوري السرياني فإن حركتنا ناضلت لأكثر من ٢٦ سنة من أجل إقرار هويتنا القومية في الدستور وأعتبرت منذ تأسيسها عام ١٩٧٩ إن وحدة شعبنا القومية هي من المقدسات التي لا يمكن المساس بها، ومن هنا توقف الأجمع عند:

أولاً: التغييب غير المبرر لهويتنا الحضارية البابلية الآشورية في الديباجة وكذلك المظالم التي لحقت به من المذابح الجماعية وخاصة في سميل وصوريا وتدمير مئات القرى وعشرات الأديرة والكنائس من قبل النظام الدكتاتوري البائد خصوصا أن الديباجة قد تضمنت أمثلة لمظالم باقي أطياف ومكونات الشعب العراقي.

ثانياً: ان المادة (١٢٢) ضربت وحدة شعبنا في الصميم عندما قسمته إلى كلدان وآشوريين وهو ما يخالف الواقع والتاريخ.

إننا نحمل مسؤولية ما جرى إلى تدخلات مرجعيات شقي كنيسة المشرق (الكلدانية والمشرق الآشورية) في هذا الشأن الذي يقع خارج إطار واجبها ويعكس الرؤى الطائفية الضيقة والتشبث بالمصالح الخاصة، وكذلك موقف الكتلتين الرئيسيتين التي تناغمت مع هذا الاتجاه و لم تستجب لمطلب شعبنا و جهود وإعترافات ممثل شعبنا الكلدوآشوري في لجنة صياغة الدستور في تثبيت وحدة شعبنا و عدم تغييبه في الديباجة من حيث الهوية الحضارية أو الاضطهادات. وانطلاقاً من ايماننا المطلق بعراقة و وحدة شعبنا الكلدوآشوري السرياني و تاريخه النضالي، وما تمليه علينا مسؤوليتنا التاريخية الوطنية والقومية، لا بد أن نؤشر هذا الخلل الكبير الذي لايمكن القبول به إطلاقاً.

في الوقت الذي نثمن فيه عالياً المواقف الغيورة على وحدة شعبنا التي أبدتها الكثير من المؤسسات والفعاليات القومية والأحزاب الكلدوآشورية والآلاف المؤلفة من الشخصيات التي طالبت بالالتزام بوحدة شعبنا، فإننا نؤكد على مواصلة مسيرة الوحدة التي ناضلت حركتنا من أجل تحقيقها خلال مسيرتها النضالية المعقدة بدماء الشهداء.

وبما أن مسودة الدستور قد أصبحت أمام حكم الشعب، فإن من واجبنا توضيح موقفنا ووضع شعبنا في الصورة.. ولشعبنا الحكم النهائي عليها.

الاجتماع الموسع للجنة المركزية

الحركة الديمقراطية الآشورية

١٩ / أيلول / ٢٠٠٥